المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 5 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2019

أزمة سدّ النهضة بين مصر وإثيوبيا:

استعادة مسار التفاوض أم الانحدار نحو مواجهة؟

عبده موسى

أزمة سدّ النهضة بين مصر وإثيوبيا: استعادة مسار التفاوض أم الانحدار نحو مواجهة

سلسلة: تقييم حالة

5 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2019

عبده موسى

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تتركز اهتماماته البحثية في قضايا حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي في مصر والمنطقة العربية.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2019

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

أولاً: انهيار المفاوضات الثلاثية ومعضلة الخطاب التعبوي 1

ثانيًا: المسكوت عنه في الأزمة 3

ثالثًا: القاهرة: فقدان البوصلة 4

رابعًا: أديس أبابا: مأزق اقتصادي لا يحلّه السدّ 5

خامسًا: الحضور الأميركي على خط الأزمة: آمال ومخاوف 6

مقدمة

تسارعت الأزمة بشأن سدّ النهضة بين مصر وإثيوبيا، في إثر فشل مُجدّد، أصاب المفاوضات الثلاثية التي تجري بمشاركة السودان. وارتفعت وتيرة التلويح بخيارات غير سياسية، بلغت ذروتها في تصريح لرئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، قال فيه إنه لا توجد «قوة تستطيع منع بلاده من بناء سدّ النهضة»؛ وذلك في ردّ على تصاعد نبرة التهديد بالعمل العسكري في الإعلام المصري[1].

وبحسب ما ذهبت إليه القاهرة، اقتضت تهدئة هذه الأزمة تدخّل طرف دولي مؤثر. وأطلقت القاهرة بالفعل دعوة رسمية تطلب فيها تدخّل الولايات المتحدة الأميركية للوساطة بينها وبين إثيوبيا. ومؤخرًا، أرسلت دعوة رسمية إلى البلدان الثلاثة للاجتماع في الولايات المتحدة، في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، لـ «كسر الجمود الراهن الذي أصاب المفاوضات»[2]. وعلى الرغم من الرفض الإثيوبي والسوداني المُبكر لتغيير طاولة المفاوضات الثلاثية التي تستضيفها السودان منذ توقيع إعلان المبادئ بشأن سدّ النهضة في 23 آذار/ مارس 2015، فإن تبدّلًا حصل في موقفَي الخرطوم[3] وأديس أبابا[4] متمثلًا بقبول دعوة واشنطن، يوحي بأن مسارًا تفاوضيًا جديدًا تقوده الولايات المتحدة قد دُشّن[5].

أولًا: انهيار المفاوضات الثلاثية ومعضلة الخطاب التعبوي

في اللحظة التي أعلنت القاهرة، في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2019، فشل المفاوضات بشأن سد النهضة[6]، كانت تتسيّد الدوائر الرسمية والإعلامية المصرية وجهة نظر ترى أن إثيوبيا تنتهج نهجًا تفاوضيًا قوامه المراوغة، وأنها حين تُعلِن التزامها مسارًا تفاوضيًا لحل الأزمة مع مصر، تعمد إلى الاستمرار في أعمال بناء السد، ملتفتةً عن حقيقة أن تفصيلات هذا البناء هي ذاتها موضوع المفاوضة. ولم تُخفِ القاهرة هذا الأمر؛ إذ اتّهمت وزارة الموارد المائية والري المصرية الجانب الإثيوبي بالتعنّت، ناعيةً عليه «رفضه جميع الأطروحات التي تراعي مصالح مصر المائية وتتجنّب إحداث ضرر جسيم لها»[7].

في ضوء هذا الشعور بانعدام سُبُل إقناع الطرف الإثيوبي، تطوّر خطاب مصري يخلط الثقة بإمكان الحل السياسي، أكده الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي فور إعلان فشل المفاوضات الثلاثية في تغريدتين له، نشرهما عبر حسابه الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، حيث قال: «إن الدولة المصرية بكل مؤسساتها ملتزمة بحماية الحقوق المائية المصرية في مياه النيل»، مُشدّدًا على أن مصر «مستمرة فياتخاذ ما يلزم من إجراءات على الصعيد السياسي وفي إطار محددات القانون الدولي لحماية هذه الحقوق»[8].

---

1 فُسّر هذا التصريح لاحقًا باعتباره ناتجًا من تصعيد وسائل الإعلام في البلدين للأزمة، وتعمّدها تحريف كلمات آبي أحمد. وفي لقائه مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لمناقشة الأزمة على هامش القمة الروسية - الأفريقية في مدينة سوتشي الروسية، أعاد أحمد تأكيد أولوية التعاون. وأسفر الاجتماع عن قرار الطرفين استئناف اللقاءات بين المسؤولين عن الجوانب الفنية في المفاوضات. يُنظر: نور رشوان، "آبي أحمد: لقائي مع السيسي كان مفيدًا ... والإعلام يختلق المشكلات"، **الشروق**، 2019/10/24، شوهد في 2019/11/4، في: http://bit.ly/2olfvmz

2 "Egypt Says Washington to Host Nov. 6 Meeting on Ethiopia Dam Dispute," *Voice of America*, 29/10/2019, accessed on 4/11/2019, at: http://bit.ly/2NAToXL

3 "السودان يوافق على الدعوة الأمريكية لعقد اجتماع بشأن سد النهضة"، **سبوتنيك عربي**، 2019/11/1، شوهد في 2019/11/4، في: https://bit.ly/34tBSM2

4 "Ethiopia Accepts US-Mediated Talks on GERD," *Ezega News*, 1/11/2019, accessed on 4/11/2019, at: http://bit.ly/2JHAOft

5 Patsy Widakuswara, "US Seeking to Mediate Feud Over Nile Dam," *Voice of America*, 2/10/2019, accessed on 4/11/2019, at: http://bit.ly/36wj14F

6 "سد النهضة: مصر تطالب بمشاركة طرف دولي في المفاوضات المتعثرة مع إثيوبيا"، بي بي سي عربي، 2019/10/5، شوهد في 2019/11/4، في: https://bbc.in/2JN4jN4

7 "سد النهضة الإثيوبي: مصر تؤكد التزامها بالحفاظ على حقوقها في مياه نهر النيل"، بي بي سي عربي، 2019/10/9، شوهد في 2019/11/4، في: https://bbc.in/2oNxuZ0

8 "بعد فشل مفاوضات سد النهضة: السيسي يُشدّد على حماية حقوق مصر المائية"، دويتش فيله، 2019/10/5، شوهد في 2019/11/4، في: http://tiny.cc/yxi7dz

وفي الخطاب الثاني الأكثر حدّة، لوّح بإمكان اللجوء إلى الحل العسكري الذي تتردّد أصداؤه في وسائل الإعلام في مصر، خصوصًا المحسوبة منها على المؤسسات الاستخبارية.

لم يتوقف هذا الخطاب الحادّ على الأثير الإعلامي المصري، على الرغم من لقاءٍ حمل ملامح التهدئة، عُقِد على هامش القمة الروسية - الأفريقية في سوتشي، بين السيسي وأحمد، وخرجت منه تصريحات رسمية تُبشّر باستئناف المسارات التفاوضية.

الحقيقة هي أن الأمر أبعد من مجرد لعبة تفاوضية تقليدية للضغط عبر التلويح بالخيارات الأكثر تطرّفًا، وليست مجرد زوبعة إعلامية، بحسب ما أوحت به تصريحات أحمد على هامش قمة سوتشي؛ إذ عمد البَلدان، منذ بدء الأزمة، إلى قومنة الخطاب بشأن السدّ. وليس التصاعد السريع لخطابٍ لا يستنكف من التلويح بالعمل العسكري لإجهاض المشروع من جهة القاهرة، أو خطاب - في المقابل - تزعم فيه أديس أبابا قبول التحدي، واستعدادها لردع أي محاولة للنَّيل من السدّ، إلا حلقة في مسلسل ممتد.

بدت الورطة الإعلامية في الجانب المصري أشدّ وطأة؛ إذ إن الأصوات التي تستعجل حلًا عسكريًا هي ذاتها التي حرّكت توجهًا تعبويًا حكم أداء الإعلام في مصر بالعموم، ولا يستنكف من الاستثمار في مقولة الخطر الخارجي الوجودي والإسهاب في الادعاء بتهديدات تستهدف أمن البلاد. أما الجانب الإثيوبي، فتبنّى خطابًا تعبويًا من نوع آخر، حفل بالوعود والآمال التي تُساق إلى جمهور بات لا يكتُم غضبَه.

منذ اللحظة الأولى التي طرح فيها رئيس الوزراء الإثيوبي الأسبق ميليس زيناوي رغبته في التعجيل بتنفيذ مشروع سد النهضة، ارتكز خطاب الدولة على بث روح وطنية للاحتشاد في وجه تهديدات خارجية تقوم بها قوى لا تريد نهضة لإثيوبيا، والإشارة في هذا الخطاب كانت تذهب بطبيعة الحال إلى مصر. ودفع هذا الخطاب بحملة استكتاب كبرى لتمويل عملية بناء السد ذاتيًا، ما أغرى النظام في أديس أبابا بالظن أن في إمكانه استثمار السد؛ لاستعادة بعضٍ من جماهيرية مفقودة كانت قد غيّبتها الأزمات الاقتصادية والاحتجاجات الاجتماعية المتوالية.

لم يصمد الخطاب التعبوي طويلًا، وانحسرت قدرته على تصدير أزمات الداخل إلى الطرف الآخر في الأزمة؛ إذ نجد أن إثيوبيا ضربتها موجةُ احتجاجات بسبب سوء الإدارة المالية، وانحياز توزيع الموارد ضد مناطق ومجموعات عرقية بعينها، واتُّهمت الحكومة بتوجيه موارد كبيرة ونادرة إلى مشروعات لا تُثمر تحسنًا ملموسًا في الأوضاع المعيشية للمواطنين، في حين تسبب توجيه المعارضة لاتهامات بالفساد إلى القائمين على مشروع السد في سحب جزءٍ من رصيد الدعم الشعبي الذي حظي به المشروع، وما زالت حالة الغضب الشعبي التي تتصاعد وتواجَه على نحو دموي، تُبرهن على أن الغايات التعبوية التي أرادتها السلطة في أديس أبابا لا تنتج أثرها المرجوّ[9].

لم يختلف الأمر كثيرًا على الساحة المصرية؛ إذ بقي غليان الشارع المصري قائمًا على الرغم من تكثيف الحالة التعبوية، مع موجة جديدة اندلعت في أواخر آب/ أغسطس 2019، في إثر اتهامات بالفساد شملت كبار مسؤولي الدولة، خصوصًا الدائرة المحيطة بالرئيس السيسي من كبار الضباط المتداخلين في النشاط الاقتصادي والمشرفين على تنفيذ المشروعات الكبرى، وقد قوبلت بحملة قمعية شديدة، وصفتها منظمة العفو الدولية بأنها «الأكبر منذ وصول السيسي إلى الحكم»[10].

---

9 Simon Marks, "67 Killed in Ethiopia Unrest, but Nobel-Winning Prime Minister Is Quiet," *The New York Times*, 25/10/2019, accessed on 4/11/2019, at: https://nyti.ms/2JOqrqh

10 "مصر: أكبر موجة من الاعتقالات الجماعية منذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سدّة السلطة"، منظمة العفو الدولية، 2019/10/2، شوهد في 2019/11/4، في: http://bit.ly/2oIFlH8

أما الوضع في السودان، الطرف الثالث في هذه الأزمة، فمن المعلوم كيفية أخذه منحًى أشد حدّة حين انفجرت، منذ كانون الأول/ ديسمبر 2018، انتفاضة شعبية عارمة، انتهت بإطاحة حكم الرئيس عمر حسن البشير في نيسان/ أبريل 2019، ولا تزال تداعيات هذه الانتفاضة تُربك السلطات في الخرطوم، وتنعكس على موقفها التفاوضي.

في ما يتعلق بسد النهضة، ليس استثمار هذا الخطاب المقومن تفاوضيًا، واللعب بشيطنة بعض أطراف الخلاف لبعض أطرافه الأخرى، بمنزلة قلب المعضلة، وإنما يكمن الإشكال في أن الحكومات الثلاث التي استنزفتها أزماتها الداخلية باتت تفتقر إلى القدرة على المبادرة والقيام بخطوات جدّية لحل الخلاف، وكأنها راضية بأن تترك كرة الأزمة للانحدار صوب المواجهة المسلحة. ويزداد الوضع سوءًا في ظل تحكّم دوائر أمنية وسياسية في البلدان الثلاثة، ترى في تصعيد الخلاف على هذا النحو بابًا لإلهاء الناس عن فشلها في إدارة الأوضاع الداخلية، وأن في إمكانها التحكم في موجات الغضب الجماهيري بادعاء وجود تهديد وجودي من جرّاء «أزمة» سد النهضة.

ثانيًا: المسكوت عنه في الأزمة

قد يوحي وصف الخلاف بـ «الأزمة» بعنصر المفاجأة، في حين أن أيّ تتبع لتداعياتها خلال العقد الماضي، يُظهر صراحة أن نتاج اليوم هو حصاد منطقي للأمس. وتبقى الأزمة الحقيقية هي تهالك النسق الراهن لإدارة المصالح المشتركة في نهر النيل، وتحوّله من سبب للتكامل والتعاضد بين بلدان الحوض الأحد عشر إلى أداة لتوسيع الهوّة بين بلدان المصب وبلدان المنابع.

نجد من جهةِ مصر والسودان، بلدَي المصب، إصرارًا على التمسك بمبدأ الحقوق التاريخية، يُترجَم في مطالبة مستمرة لبلدان المنابع بإيلاء الاعتبار إلى المعاهدات الموروثة التي تضمن لبلدَي المصب حصتيهما في مياه النهر[11]. أما دول المنابع، خصوصًا كينيا وتنزانيا وإثيوبيا، فهي تُصّر على التنصل من هذه المعاهدات، لتتمكن من إقامة مشروعات مائية، تراها ضرورية لنمائها، وتُعيد التحكم في المنصرف عبر أراضيها من مياه النيل. وقد بلغ تعنّت الطرفين ذروته، في نيسان/ أبريل 2010، بالإعلان عن قرب توقيع مجموعة من بلدان المنابع (أوغندا، والكونغو الديمقراطية، وكينيا، ورواندا، وتنزانيا، وإثيوبيا التي تقود هذا الاتجاه) اتفاقًا إطاريًا جديدًا تحت عنوان «الاستخدام العادل لمياه نهر النيل»[12]. وعبر عقد كامل لم يتطور الموقف على نحو يوحي بإمكان إيجاد بديلٍ مُرضٍ لجميع الأطراف.

جاء سدّ النهضة ليكون الحالة الأكثر تمثيلًا لتناقضات المواقف بين بلدان المنابع وبلدَي المصب؛ فمصر التي تعتمد اعتمادًا رئيسًا في تحصيل حصتها من ماء النيل على الوارد من النيل الأزرق[13]، تحتج على أي مشروعات من شأنها أن تؤثّر في تدفّق كامل حصتها من ماء النهر. أما إثيوبيا، فلا تني تعيد توكيد حقها في التنمية، وسيادتها على مواردها، عبر رفض ما تعتبره مصر والسودان حقوقًا تاريخية في مياه الهضاب الإثيوبية المتدفقة إليهما عبر النيل الأزرق وعطبرة.

صحيح أن مبدأ الحقوق التاريخية لا يزال يُعزّزه، نسبيًا، القانون الدولي، من منطلق مبدأ راسخ هو وراثة دول الاستقلال المعاهدات الدولية التي التزمت بها حكوماتها السابقة، بما في ذلك ما وقّعته نيابة عنها دول

11 الإشارة، خصوصًا إلى معاهدة 1902، الموقعة بين منليك الثاني، إمبراطور إثيوبيا، والتاج البريطاني، وتنص صراحة على الامتناع عن إقامة أي مشروعات على النيل الأزرق وبحيرة تانا من دون موافقة حكومتَي مصر والسودان. كما تشير إلى معاهدة تقسيم مياه النيل في عام 1959 الموقّعة من السودان ومصر، في عقب استقلال السودان، التي حدّدت نصيب كل من الدولتين، حيث تذهب 55.5 مليار متر مكعب إلى مصر، و18.5 مليار متر مكعب إلى السودان، إضافة إلى اتفاقات عام 1906 التي جرت بين الدول الاستعمارية بخصوص المنابع العليا. وترفض إثيوبيا المعاهدات التي لم تكن طرفًا فيها، وتعتبر المعاهدات التي وقّعها الإمبراطور منليك لاغية من طرفها.

12 "مصر تُحذّر من المساس بحصّتها من مياه النيل"، بي بي سي عربي، 2010/4/19، شوهد في 2019/11/4، في: https://bbc.in/33dUDCX

13 تتجاوز مساهمته نسبة 85 في المئة من إجمالي ما يرد إلى بحيرة ناصر.

احتلتها، لكن ثمة تطورات دولية عدة جرت في هذا المنحى، تؤكد أولوية الاقتسام العادل لمياه الأنهار المشتركة، وباتت تُقلل من قيمة الاستناد إلى مبدأ الحقوق التاريخية فحسب، وترفضها باعتبارها مرجعية قانونية لدى التحكيم الدولي للخلافات في هذا الخصوص. وترى إثيوبيا، ومعها أغلب دول المنابع، أن الاتفاقات الدولية التي يستند إليها بلدَا المصب هي مجرد «رواسب استعمارية» مُجحفة بحقوق بلدان المنابع في التنمية.

ثالثًا: القاهرة: فقدان البوصلة

لم يبدأ الإلحاح على ضرورة إيجاد إطار بديل لاقتسام مياه النيل مع قضية سد النهضة، فالأمر قديم قِدَم استقلال بلدان حوض النيل. لكن بسبب الدعم الكبير الذي وجّهته مصر إلى هذه البلدان في ستينيات القرن الماضي، ودورها المشهود في دعم الاستقلال الأفريقي، وما شمله من الدعم الاقتصادي الذي تضمّن إقامة مشروعات على النهر لمصلحة هذه البلدان، بقي الخلاف محصورًا في حدود بيانات تُرسل إلى الأمم المتحدة مفادها إثبات المواقف القانونية لهذه الدول. وفي المرات التي وصلت فيها البيانات إلى مستوى العلن، فإن الأمر لم يتجاوز مناوشات دبلوماسية، سرعان ما وجدت طريقها إلى التهدئة. ولم تبلغ الأمور مثل هذا المستوى من التعقد والتعثر إلا مع تراجع الدور المصري في القارة، وبدء بلدان المنابع، بقيادة إثيوبيا، في تحرك جماعي ابتغى فرض إطار جديد لاقتسام المياه.

بقيت مصر تبني موقفها في الخلافات بشأن تقسيم مياه النيل على مبادئ ثلاثة: أولها مبدأ الحقوق التاريخية، وأولوية احترامها من بلدان المنابع؛ تطبيقًا لمبدأ وراثة الالتزامات الدولية. وثانيها تغليب مبدأ النيات الحسنة وعدم الإضرار، عبر الإخطار المسبق بأي إنشاءات ومشروعات تؤثر في تدفّقات النهر، والكمية التي تعتبرها بلدان المصب حقوقًا. وثالثها مبدأ الإجماع؛ بجعل أي تصويت يتعلق بتعديل الاتفاقات الدولية محكومًا بتوافق تام بين بلدان المصب وبلدان المنابع. وتعاملت مصر مع هذه المبادئ باعتبارها محددات لأمنها المائي. والملاحظ أن تماسك البنية القانونية للموقف المصري، لم يوازها أداءٌ تفاوضي يتمتع بالصفة نفسها؛ فالتنسيق بين المؤسسات العاملة على الملف والمتداخلة في المفاوضات الثلاثية - سواء في شقها الفني أو السياسي - في حدوده الدنيا. ويَسِمُ الشق السياسي على وجه الخصوص مستوى من التردد والتباطؤ غير مبرر، وقد ازداد سوءًا منذ اتفاق 2015.

وسط الصخب الإعلامي بشأن الأزمة، تحاول بعض الأصوات في الحكومة المصرية تهدئة الموقف، وتسعى نحو مائدة تفاوضية جديدة، آملةً أن يستطيع وسيط دولي بحجم الولايات المتحدة إنقاذ الموقف. وتتحدث المؤسسات الرئيسة المتعاملة مع الأزمة في مصر، وهي الخارجية والرئاسة والري والمخابرات، بثقة عن استمرار المسارات السياسية، وظاهر الحال أن الدولة متمسكة بالتفاوض، وإن وظّفت الإعلام في التلويح غير المباشر بالخيار العسكري كورقة ضغط. وهذا ما يُبرزه بيان لرئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، ألقاه أمام مجلس النواب المصري، قال فيه: «أُطمئِن الشعب المصري بأن الدولة بكافة مؤسساتها ملتزمة بالحفاظ على الحقوق التاريخية لمصر في مياه نهر النيل [...] وأن مصر تقدم كل دعم للتعاون مع إثيوبيا والسودان من أجل إنجاح التفاوض في هذا الشأن»[14].

يتضح الأمر أكثر مع وزارة الري، وهي الجهة التي تتعامل مع الجانب الفني الأكثر حساسية في الموضوع. ففريق الوزارة باقٍ على تفضيل المسار التفاوضي، وقد بقيت الوزارة تضغط لإقناع الطرف الإثيوبي بمنطق مطالبها. وفي بيان لها، عزَت سبب انهيار المفاوضات إلى سعي إثيوبيا للتنصل من مناقشة أساليب تطويع

14 "رئيس الحكومة المصرية: دخلنا مرحلة الفقر المائي"، **سبوتنيك عربي**، 2019/10/9، شوهد في 2019/11/4، في: http://tiny.cc/0468dz

التصميمات وجداول ملء السد بحسب ما يناسب المصالح المصرية، واتهمت الجانب الإثيوبي بالمراوغة عبر طرحٍ جديد، رأى فيه الجانب المصري «ردة عن كل ما سبق الاتفاق عليه من مبادئ حاكمة لعملية الملء والتشغيل»؛ إذ خلا المقترح الأثيوبي من ضمانات أساسية كان الجانب المصري قد طلبها استنادًا إلى اتفاق 2015، ويشمل ذلك تعيين حد أدنى من التصريف السنوي لمياه النيل الأزرق صوب المصب من شأنه أن يحافظ على مستوًى للمياه خلف السد العالي؛ على نحو لا يقل عن 165 مترًا، إضافة إلى وضع تدابير للتعامل مع حالات الجفاف، والجفاف الممتد، التي قد تقع في المستقبل. ودانت وزارة الري رفض الإثيوبيين «مناقشة قواعد تشغيل السد، مصرّين على قصر التفاوض على مرحلة الملء وحدها، وقواعد التشغيل أثناء هذه المرحلة» دون ما يليها، ووصفته بالمخالف للمادة الخامسة من نص اتفاق 2015، يُضاف إلى ذلك أن هذا الأمر مخالف للعرف الدولي في منحى التعاون بين بلدان الأحواض النهرية المشتركة، سواء في بناء المشروعات المائية أو في تقدير نسب المنصرف من السدود.

لا تبعد تصريحات وزارة الخارجية عن هذا الموقف، وإن بدت مهمشة على نحو لا يناسب ضرورات يفرضها الموقف الحرج للمفاوضات، وأهمية التحرك الواسع على عدة صعد لدعم الموقف المصري، سواء لدى الدول المؤثرة أو لدى المنظمات الدولية. أما الحال في جهة الرئاسة والمؤسسات الاستخبارية، فهي متخبطة؛ وذلك من خلال ما كشفه خلاف مكتوم بين الرئيس والمجموعة الأمنية التي تضم فايزة أبو النجا، مستشارته للأمن القومي، عند توقيع اتفاق 2015. فقد نبّهت المجموعةُ الأمنيةُ الرئيسَ إلى أن توقيع اتفاق الخرطوم قد يعني إقرارًا مجانيًا من جهة مصر بحق إثيوبيا في بناء السدّ قبل الحصول على التزامات حقيقية من جانبها بالمطالب المصرية. لكن السيسي أصرّ من جهته على التوقيع، مكتفيًا بالرهان على «تأثيره الشخصي على المسؤولين الإثيوبيين، بل وعلى الرأي العام الإثيوبي!»، وهو ما كشفت تداعيات الأزمة، ووصولها إلى ما هي عليه راهنًا، أنه مجرد وهمٍ[15].

رابعًا: أديس أبابا: مأزق اقتصادي لا يحلّه السدّ

في زيارته إلى القاهرة في مطلع حزيران/ يونيو 2018، وبُعَيد انتخابه، حاول آبي أحمد، رئيس الوزراء الإثيوبي الجديد، نزع فتيل الأزمة، فقدّم وعدًا بألّا تُلحِق المشروعات التنموية الإثيوبية ضررًا بمصر. وفي مقابل، ذلك أكد له السيسي أن مصر لا ترى ضرورة لحلٍّ عسكري، وأن أولوية الدولة المصرية تتجه صوب تسوية سياسية لهذا الخلاف. وهذا ما جرى في قمة سوتشي التي جمعتهما. وعلى الرغم من التهدئة الرسمية، استمر النمط الذي يتكرر مع كل فشل لجولة تفاوضية؛ ذلك أن بلاغة أديس أبابا الدبلوماسية لا تتمخض عن أي مراجعة لجدولها الزمني بشأن إنجاز المشروع، وما زال المُعلَن من جانبها هو أن المشروع سيُستكمَل بحلول عام 2022.

مع كل فشل يعقب جولة تفاوضية، كان الطرفان يتبادلان توجيه أصبع الاتهام. فالجانب الإثيوبي يتهم الجانب المصري بتعمّد تعطيل المشروع، والمثال الدال على ذلك حين وصفت إثيوبيا الطلب المصري، المتمثل بأن تتوخى إثيوبيا عند ملء سدّها ألا يقل ارتفاع المياه في بحيرة ناصر خلف السد العالي عن 165 مترًا، بأنه شرط مستحيل؛ إذ يعني ذلك إطلاقَ 40 مليار متر مكعب من مياه النيل الأزرق سنويًا، وهي نسبة يرى الخبراء الإثيوبيون أنها ستعطّل بلوغ المعدلات المطلوبة لملء الخزان المائي خلف سدّ النهضة. وقد وصفت القاهرة موقف إثيوبيا بـ «المتعنت»، في حين وصفت أديس أبابا المطلب المصري بأنه «عبور للخط الأحمر»[16]. والحال أنه منذ اتفاق 2015، تجاهل الإثيوبيون تمامًا ما يجري على المسار التفاوضي، ومضوا في بناء السد وفق تصميم هو محل خلاف تفاوضي، وكأنهم يُصرّون على وضع المصريين أمام واقع مادي يصعب التراجع عنه.

15 "سد النهضة: قصة مختصرة للوصول إلى 'وضع كارثي' في 10 سنوات"، **مدى مصر**، 2019/9/26، شوهد في 2019/11/4: http://tiny.cc/4nf9dz

16 "إثيوبيا: مصر تجاوزت الخط الأحمر باقتراحها حول سد النهضة"، **سبوتنيك عربي**، 2019/10/9، شوهد في 2019/11/4، في: http://tiny.cc/9g88dz

يتذرع الإثيوبيون بأن اتفاق 2015 لا يمنع إثيوبيا من تقدير الجدول الزمني للبناء، ولا يفرض عليها مشاورة أي طرف بخصوص ذلك. فالاتفاق يضع حدود خلافها مع مصر بعيدًا عن مسألة بناء السد من عدمه. وتردد إثيوبيا عقب كل اجتماع تفاوضي أن نقاطًا بعينها هي ما يجري التفاوض بشأنها، وأنّ هذه النقاط جميعها لا تمنع من إكمال بناء المراحل الأساسية من السد. وقد جعل هذا التباين الخلافات بشأن ارتفاع السد وعوامل الأمان المرتبطة بتشغيله تحتدم. وبحسب إثيوبيا، فإن مخاوف مصر مأخوذة في الحسبان، ولكنّ اللجان الفنية المصرية، من جانبها، تشكو من تجاهل أديس أبابا التوصيات والطلبات المصرية تمامًا.

إن بواعث إثيوبيا لتحدي الموقف المصري كثيرة، لكن يبقى أهمها هو الطموح الاقتصادي. فالدولة التي عانت عقودًا من التراجع الاقتصادي الحاد، يحدوها أمل في تبوُّء قمة سوق تصدير الطاقة الكهربائية في أفريقيا؛ إذ يَعِدُ سد النهضة بتوليد ما مقداره 6450 ميغاوات من الكهرباء، وتتوقع إثيوبيا أن المردود الاقتصادي لهذه الكمية سيدفع باقتصادها إلى مستوى البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام 2025. وبهذا، فإن تكلفة السد العالية التي تناهز خمسة مليارات دولار أميركي، تبقى تكلفة سهلة في نظر الإثيوبيين، نِسبةً إلى ما سيدرّ عليهم من عوائد. ويزيد من رغبة إثيوبيا في الإسراع بإنجاز هذا السد، إقبال الدول المجاورة لها على طلب الكهرباء، وتوقيع عدد منها عقودًا طويلة الأمد (منها: كينيا، والسودان، وجيبوتي، وجنوب السودان).

ليس مستغربًا أن يُصوّر الخطاب الوطني الصاعد في إثيوبيا المتعلق بمشروع سدّ النهضة على أنه قفزة صوب الحداثة، ونقلة نوعية ستُخرِج البلاد من مأزقها الاقتصادي الممتد. وحتى بين الخبراء الدوليين، ثمة من يربط بين المشروع وقدرة إثيوبيا على استعادة الاستقرار ووقف الاضطرابات التي تضرب البلاد منذ أكثر من عقدين. وبيّنت ذلك حملة الاكتتاب العام لتمويل السد ذاتيًا، فقد نجحت في تعزيز شعبية النظام الجديد الذي حلّ بعد وفاة زيناوي. وساهمت حالة الفخر الوطني في خفض حدّة الاحتجاجات التي دفعت بها حقائق تدهور المعيشة وانعدام الخدمات. لكن هذا لم يستمر إلا فترة محدودة سمحت للحكومة بدفع مزيد من الموارد المالية من أجل إتمام مشروع السد. لكن عادت الشكوك تُظلل قدرة الاقتصاد الإثيوبي على تجشّم تكلفة المشروع، في ضوء توالي مؤشرات دالة على تعثّر عملية التمويل وامتداد يد الفساد إليها[17].

خامسًا: الحضور الأميركي على خط الأزمة: آمال ومخاوف

ليست الدعوة إلى تدخّل طرف ثالث لإنقاذ المفاوضات جديدة، فقد بقيت تتردّد في الأوساط المصرية والدولية عقب كل تعثّرٍ طاول المفاوضات الثلاثية، ومع كل أزمة بين مصر والسودان؛ ما يجعل الأولى تتهم الأخيرة بعدم النزاهة والانحياز إلى الطرف الإثيوبي. ومنذ فترة قصيرة، أوصى «تقرير أفريقيا» الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية بضرورة «أن تسعى البلدان الواقعة على ضفة نهر النيل للتوصل إلى اتفاق عابر للحدود حول اقتسام الموارد، وبما يُحقق التوازن بين احتياجات جميع بلدان حوض النيل، ويوفر إطارًا لتحاشي الصراع على مشاريع مستقبلية». وأردف التقرير بتوصية هي: «إذا لزم الأمر، ينبغي للبلدان الثلاثة طلب الدعم من طرف ثالث، شريك متفق عليه للخروج من المأزق»[18].

على الرغم مما يبدو على السطح، من أن واشنطن دخلت على خط الأزمة استجابةً لطلب رسمي مصري، فإن هذه ليست هي المرة الأولى التي تحاول فيها واشنطن القيام بدور في قضية سدّ النهضة؛ إذ حاولت عرض خبرتها في إدارة «سد هووفر»، أكبر سدودها، على وزيرَي الريّ في مصر وإثيوبيا، وعقدت ورشة لهذا

17 على سبيل المثال، يُنظر:
"Ethiopia Nabs Former Dam Company Chief in Broad Corruption Crackdown," *Global Construction Review*, 14/11/2018, accessed on 4/11/2019, at: http://bit.ly/2qfDiuK

18 "Africa Report: Bridging the Gap in the Nile Waters Dispute," International Crisis Group, *Africa Report*, no. 271, 20/9/2019, accessed on 4/11/2019, at: http://bit.ly/2ClQz7T

الغرض في عام 2015 بشأن إدارة الأنهار المشتركة. وفضلاً عن ذلك، زار مساعد وزير الخارجية لشؤون أفريقيا، تيبور ناجي، البلدين واستمع إلى إفادات من المسؤولين بشأن موقفيهما من الأزمة. والبادي أن مشاورات مصرية - أميركية جرت سابقًا في ما يتعلق بإمكان قيام واشنطن بدور رئيس في العملية التفاوضية[19].

كانت واشنطن حريصة على ألا يبدو تدخّلها إنهاءً لمسار المفاوضات الثلاثية بين مصر وإثيوبيا والسودان، وأعلنت دعمها لهذه الجهود، وقال بيان لخارجيتها[20]: «لكل بلدان وادي النيل الحق في التنمية الاقتصادية والازدهار»، ولأجل ذلك «على جميع الأطراف إظهار النوايا الطيّبة بُغية التوصل إلى اتفاق يحفظ تلك الحقوق، مع إيلاء الاحترام المتبادل لحقوق بعضها البعض في مياه النيل»، وهو البيان الذي رحّبت به الرئاسة في مصر على لسان المتحدث باسمها[21].

أظهر البيان الأميركي حذرًا إيجابيًا، فهو لم يمسَّ موضع الخلاف بين رؤيتَي مصر وإثيوبيا؛ إذ ترفع مصر مبدأ الحقوق التاريخية، وتستند إلى اتفاقها مع السودان في عام 1959، في حين ترفع إثيوبيا مبدأ الحق في التنمية المتكافئة، وترفض أن تُلزمها أي معاهدات ترى فيها تعطيلاً لهذا الحق. واكتفى البيان بعبارة دبلوماسية عن «الاحترام المتبادل لحقوق بعضها البعض في مياه النيل»[22].

بعيدًا عن دوافع الولايات المتحدة للدخول في هذا التفاوض، من دون أن نستبعد عنصر المنافسة الدولية، مع تلويح الطرف الروسي باستعداده للوساطة بين مصر وإثيوبيا[23]، إضافة إلى تنحية السيناريوهات المتشائمة التي تكهّنت بنشوب حرب بين مصر وإثيوبيا[24]، يُتوقّع أن تمضي واشنطن في جولة أولى لاستعادة الثقة بين أطراف الأزمة، وتلمُّس سُبُل للبناء على ما كان إيجابيًا من نواتج المفاوضات الثلاثية. وستسعى واشنطن من أجل تحصيل الدعم لجهودها من ضامنين آخرين؛ مثل الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي. وفي ضوء حرص واشنطن على ألا توحي بوجود تعارض بين دورها ودور السودان، ربما تدعم واشنطن استمرار المفاوضات الثلاثية لحسم الجوانب الفنية الدقيقة[25].

لعل أبرز مشكلة ستُواجه المفاوض المصري هي تعارض وجهة النظر المصرية مع القناعات الأميركية بشأن مبادئ مشاطرة الموارد المائية في أحواض الأنهار المشتركة. وقد قادت الولايات المتحدة الموجة المناوئة لمبدأ الحقوق التاريخية، وهي ترسّخ - بسبب مساعيها تلك - تصوّرات جديدة عن حل الصراعات المتعلقة باقتسام مياه الأنهار. والبادي أن قناعاتها هذه باتت تُحاصر أي إمكان لتصعيد مصري باللجوء إلى مجلس الأمن، وتقديم احتجاج دولي، وطلب التدخل لمصلحتها وفق قواعد القانون الدولي التي تتذرّع بها مصر.

---

19 بحسب تصريح لمصدر مطّلع على المفاوضات، تم عرض الموضوع أثناء وجود الرئيس المصري في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووافق الجانب الأميركي على هذه الوساطة ودعا الأطراف إلى التفاوض، يُنظر: "خبير مصري: مصر بدأت مرحلة التصعيد في قضية سد النهضة"، **سبوتنيك عربي**، 2019/10/9، شوهد في 2019/11/4، في: http://tiny.cc/ew78dz

20 "Statement from the Press Secretary," The White House, 3/10/2019, accessed on 4/11/2019, at: http://bit.ly/2WG4grj

21 صفحة المتحدث الرسمي لرئاسة الجمهورية، موقع فيسبوك، 2019/10/5، شوهد في 2019/11/4، في: http://bit.ly/2Cc0OeQ

22 "Statement from the Press Secretary,".

23 "روسيا تعلن استعدادها للتوسط في أزمة 'سدّ النهضة' بين مصر وإثيوبيا"، روسيا اليوم، 2019/10/23، شوهد في 2019/11/4، في: https://bit.ly/2NagtkS

24 على سبيل المثال، ينظر: "سفير دولة عربية مجاورة لإثيوبيا يتحدث عن احتمالات نشوب حرب بسبب سد 'النهضة'"، **سبوتنيك عربي**، 2019/10/8، شوهد في 2019/11/4، في: http://tiny.cc/8088dz

25 تجدر الإشارة إلى أن السودان على الرغم من ميله إلى تعزيز الموقف المصري، وانطلاقه مصلحيًا من حقيقة أن السودان دولة مصبّ تتأثر بتدفّق النيل الأزرق سلبًا وإيجابًا، ويهمّها على نحو أساسي إبقاء تعاونها مع مصر، لما بينهما من اتصال المصالح الاستراتيجية، فإنّ له كذلك مصلحة مباشرة من سد النهضة؛ ذلك أنّ هذا السد يحل مشكلة الفيضان التي تؤثر في مدن عدة في شمال البلاد، ومنها العاصمة الخرطوم، كما أنه يُقلّل من الرواسب التي قللت بدورها من فاعلية السدود على النيل الأزرق. يضاف إلى ذلك استفادة السودان من الكهرباء المولّدة منه.